

✽ المرجعية الشرعية خلال الثورة التحريرية

بين كيد المحتلين ومقاومة الجزائريين

The legitimate reference during the liberation revolution Between the plots of the occupiers and the resistance of the Algerians

كهد. توفيق عقون*

جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، مخبر الشريعة (الجزائر)

t.aggoune@univ-alger.dz

تاريخ الإرسال: 2023/07/29 تاريخ القبول: 2024/02/28 تاريخ النشر: 2024/09/15

ملخص:

البحث هو محاولة لكشف أساليب الاحتلال الفرنسي في الجزائر طيلة فترة الاستعمار، للقضاء على الإسلام والمؤسسات الدينية والمرجعية الشرعية التي كانت سائدة منذ الفتح الإسلامي ومهيمنة على حياة الجزائريين سواء في العبادات أو المعاملات، ومنها مصادرة الأوقاف الإسلامية، واحتكار المؤسسات الدينية، والتحكم في السلك الديني والمفتين والعلماء، وإضعاف التعليم الديني، وفصل الشريعة عن القضاء، وغيرها، ثم بينت كيف واجه الجزائريين كل هذا الكيد من أجل المحافظة على دينهم ومرجعيتهم الشرعية، من ذلك تأسيس المساجد والمدارس الحرة البعيدة عن هيمنة الإدارة الفرنسية، ودعمها والالتفاف حولها، وإنشاء القضاء الشرعي، وغير ذلك من وسائل مقاومة المحتل الفرنسي في حربه على الإسلام في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المرجعية الشرعية، الاحتلال الفرنسي، الثورة التحريرية، مقاومة الجزائريين.

Summary:

The research is an attempt to reveal the methods of the French occupation in Algeria during the colonial period, To eliminate Islam, religious institutions and the legal reference that have prevailed since the Islamic conquest and dominate the lives of Algerians, whether in worship or transactions, Including the confiscation of Islamic endowments, the monopoly of religious institutions, the control of the religious corps, muftis and scholars, and The weakening of religious education, the separation of Sharia from the judiciary, and others, and then I showed how the Algerians faced all this maliciousness in order to preserve their religion and their legitimate reference This includes the establishment of mosques and free schools far from the dominance of the French administration, its support and circumvention, the establishment of the legal judiciary, and other means of resisting the French occupier in its war against Islam in Algeria.

Key words: The legitimate reference, the French occupation, the liberation revolution, the resistance of the Algerians.

مقدمة:

الحمد لله العلي الأكرم، الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، الهادي للتي هي أقوم، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله المبعوث رحمة للعرب والعجم؛ وبعد:

فمما لا شك فيه أن الاستعمار الفرنسي مذ أن اغتصب أرض الجزائر الطاهرة، وهو يتخذ كل الأساليب لطمس شخصية الجزائريين، وإبعادهم عن معالم هويتهم التي ارتضوها واختاروها لأنفسهم من مجيء الفتح الإسلامي، بغرض استبقاء أرض الجزائر جزءاً من فرنسا، وقد تنوعت سياساته وتعددت مكائده في سبيل تحقيق ذلك، فتارة يسلكون سبيل القوة والقهر، وتارة سبيل الإغراء والمساومة، وتارة سبيل التضليل والتزييف، وبقدر ما تتصاعد وتيرة الكيد والتآمر على الجزائريين في مقومات شخصيتهم عموماً وفي دينهم ومرجعيتهم الشرعية خصوصاً، بقدر ما نجد الجزائريين تقوى مقاومتهم لذلك ويشدد رفضهم، ويسعون في إيجاد البدائل التي تكفل لهم التمسك بمقومات شخصيتهم، والسبل التي تجعلهم يتحاضرون إلى دينهم وشرعية ربهم، ففرنسا المحتلة لم يتغير منهجها في العبث والتلاعب بشعائر الدين وقضايا المساجد والأوقاف والتعليم الديني،

وفي نفس الوقت ظل المخلصون من أبناء هذا الوطن في يقاومون ذلك، بكل الوسائل والطرق، حتى يبقى الإسلام والمسلمون الجزائريون بمنأى عن هيمنة المستعمر الفرنسي، وبغية الكشف عن سياسات المحتل التي استهدفت ضرب المرجعية الشرعية وفصلها عن حياة الشعب الجزائري، جاءت هذه المداخلة المعنونة ب: المرجعية الشرعية خلال الثورة التحريرية بين كيد المحتلين ومقاومة الجزائريين.

أهداف البحث:

- الكشف عن جرائم فرنسا الاستعمارية التي استهدفت إسلام الشعب الجزائري.
- تعداد وسائل الاستعمار الفرنسي لمحاربة المرجعية الدينية للشعب الجزائري
- بيان أساليب الجزائريين للمحافظة على مرجعيتهم الشرعية في فترة الاحتلال الفرنسي.

الإشكالية:

جاء هذا البحث الذي يحاول الإجابة عن الإشكالية التالية، ما هي الأساليب الكيدية التي اتخذتها فرنسا الاستعمارية لفصل الجزائريين عن مرجعيتهم الشرعية والحيلولة دون التحاكم إليها، وفي المقابل كيف واجه الجزائريون عموماً وقادة الثورة خصوصاً هذه الأساليب الكيدية ؟

الدراسات السابقة:

- أثناء بحثي عن المصادر والمراجع التي أنجز بها بحثي وقفت على بعض الدراسات التي تناولت المرجعية الشرعية خلال الاستعمار الفرنسي، وتقاطعت مع دراستي في بعض جوانبها، منها:
- أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: يحي بوعزيز، مقال منشور في مجلة الدراسات الإسلامية، الصادرة عن المجلس الإسلامي الأعلى، الجزء4، العدد7، 16 / 6 / 2005م.
 - إسهامات مؤسسات التعليم الوطنية في الحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر مصطفى مغراوي، مجلة عصور الجديدة، تصدر عن مخبر التاريخ، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر، الجزء2، العدد6 10 / 7 / 2012م.

منهج البحث:

المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات التي تُعنى بالجانب التاريخي، هو المنهج الوصفي التحليلي، بحيث يتم وصف وبيان تلك الأحداث التاريخية التي لها علاقة بموضوع البحث، ثم أقوم بتحليلها والاستفادة منها في معالجة الموضوع، لتحديد أساليب فرنسا الاستعمارية في القضاء على المرجعية الشرعية، ووسائل الجزائريين في مقاومتها.

خطة البحث:

مقدمة

المطلب الأول: تعريف المرجعية الشرعية

المطلب الثاني: المرجعية الشرعية قبل الاحتلال الفرنسي

المطلب الثالث: أساليب فرنسا الاستعمارية في محاربة المرجعية الشرعية

المطلب الرابع: وسائل الجزائريين في المحافظة على المرجعية الشرعية

خاتمة: النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: تعريف المرجعية الشرعية

تعريف المرجعية الشرعية:

المرجعية: لغة: مشتقة من رَجَعَ يَرْجِعُ رَجْعاً وَرُجُوعاً وَرُجْعَى وَرُجْعَاناً وَمَرْجِعاً وَمَرْجِعَةً، انصرف وعاد وردّ، وفي التنزيل: "إلى الله مرجعكم جميعاً"، أي رجوعكم¹، والمرجع: محل الرجوع والأصل، وما يرجع إليه في علم أو أدب من عالم أو كتاب².

التعريف الاصطلاحي للمرجعية: غير بعيد عن المعنى اللغوي، فالمرجعية هي ما يعود إليه الإنسان ويعتمد عليه³.

تعريف المرجعية الشرعية: هي الجهة الشرعية التي يعود إليها المسلمون الجزائريون لمعرفة أحكام الشريعة في مختلف القضايا التي تعرض له⁴.

ورغم ما فعلته فرنسا من أجل القضاء على المرجعية الشرعية في الجزائر، وفصل الشعب الجزائري عن مؤسساته الدينية والهيئات الشرعية الأصيلة، إلا أنها وجدت شعباً مقاوما لها في ذلك، مصراً على التمسك بدينه المنزل من الله لا الذي جاءت به فرنسا، مدافعاً على مرجعيته الشرعية التي اختارها لنفسه عن رضى واطمئنان منذ الفتح الإسلامي، وهذا ما سنحاول بيانه والكشف عنه من خلال المطالب الآتية.

¹ انظر: لسان العرب: 8 / 114، المصباح المنير: 220.

² المعجم الوسيط، مجموعة من المؤلفين: 331.

³ انظر: المرجعية الفقهية في الجزائر: ص 17

⁴ انظر: المرجعية الفقهية في الجزائر: ص 17، 18.

المطلب الثاني: المرجعية الشرعية قبل الاحتلال الفرنسي المرجعية الشرعية النشأة والأثر:

لقد جاء الفاتحون وفيهم أولو بقية من أصحاب رسول الله ﷺ يحملون تعاليم الإسلام إلى شمال إفريقيا، والجزائر قلبه، فنشروها بالإقناع لا بالقهر، وفتحوا القلوب على أنوار الهداية، وانقاد سكان المنطقة للحق، واندمج الفاتحون معهم بيسر وسهولة، وبقي الإسلام من تلك اللحظة محتفظاً دائماً بسلطانه على النفوس، ومن قرأ تاريخ الإسلام في الجزائر، عجب لما فعل الإسلام في نفوس أسلافنا، وتجلي ذلك في كثرة التأليف وظهور النوابع، والأوقاف على المساجد والمدارس، ووجوه الخير الأخرى، وتأسست في مختلف مدن الجزائر مدارس علمية كان لها في الحضارة أوفر النصيب، تلمسان وبجاية وتيهرت وقلعة بني حماد والمسيلة وقسنطينة وبسكرة، ورغم المراحل السياسية المختلفة التي مرت بها الجزائر، والتي اتسمت في بعض فتراتهما بالضعف والصراع والاضطراب وتأثر معها الجانب الثقافي والعلمي ببعض الشيء، إلا أنّ أثر الإسلام بقي حاضراً في حياة الناس العلمية والثقافية، وله في كل واد أثر، وفي كل علم أعلام، فكل هذه الأطوار المتعاقبة التي امتدت طوال اثني عشر قرناً، كان الإسلام هو الموجه الأساس لحياة الناس، وكان أثره واضحاً في الإنتاج الحضارة والعلم والأدب والفن¹.

فبجاية وحدها كان بها تسعون مفتياً أواخر القرنين السادس الهجري، والثاني عشر الميلادي، كما كان بها علماء في مختلف التخصصات الأخرى، وحتى العوام في بجاية كانوا يحفظون عن ظهر قلب كتب البخاري، والمدونة، والموطأ، والتلقين².

¹ انظر: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، الإسلام في الجزائر: 72/5، 73، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المخروسة: 10.

² انظر: أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المخروسة: 15

وقد أورد أبو العباس الغبريني وهو فقيه بجاية وقاضيه ومؤرخها في كتابه "عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية" أكثر من مائة وأربعين ترجمة لعلماء القرن السابع الهجري، وأكثرهم عاصر العهدين الموحيدي والحفصية، من الذين أنجبتهم بجاية ، أو جاؤوا إليها من مختلف الأمصار، أو مروا بها، وكانوا في مختلف التخصصات، وكل هذا يدل على ذلك التفاعل الثقافي والعلمي الذين كان موجودا بين مختلف حواضر العلم في ذلك الوقت، وأن علماء الجزائر أسهموا في إثراء الحضارة العربية الإسلامية في مختلف مجالات الحياة¹.

وقبل ذلك وفي عهد الحماديين احتلت بجاية مكانة مرموقة بين حواضر العلم في المغرب والمشرق، فقصدها الكثير من علماء مصر والشام والأندلس، فازدهرت الحركة العلمية والثقافية، حتى قيل إن عدد المفتين فيها بلغ تسعين مفتياً في زمن واحد، واستمرت على ذلك خلال حكم الموحيدين، تستهوي ألباب عدد غير قليل من مشاهير العلماء وأهل الفتوى والقضاء من الأندلس وتونس وليبيا وغيرها من بلاد الإسلام².

وحتى أثناء مرور المنطقة باضطرابات سياسية، كتلك التي حدثت في القرن التاسع، حيث كان المغرب العربي تحت نفوذ ثلاث دول رئيسية هي: المرينية والزيرية والحفصية، ووقع بينها صراعات، وأخذت بعض ثغور المغرب العربي تتعرض لاحتلال البرتغاليين والإسبانيين، إلا أن هناك مدنا شعت بمدارسها ومساجدها، منها : تلمسان وقسنطينة وبجاية ومارونة ووهران والجزائر وعنابة وبسكرة، فكل مدينة من هذه المدن عائلات عرفت بالعلم والتأليف والدرس أو بالزهد والتصوف، منها، عائلة المقرئ، والعقباني في تلمسان، وعائلة ابن باديس والقنفذ في قسنطينة، وعائلة المنجلاني والمشدالي في بجاية، وعرفت مازونة بعدد من الفقهاء منهم يحيى صاحب الدرر المكنونة في النوازل، وفي مدينة الجزائر اشتهرت بعالمها وزاهدها عبد الرحمن الثعالبي³.

¹ انظر: أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة: 16، مقدمة محقق عنوان الدراية: 8.

² انظر: مقدمة محقق عنوان الدراية: 7

³ انظر: تاريخ الجزائر للثاقبي: 1/ 40. 45، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة: 11.

فلما احتلت فرنسا الجزائر، اتجه احتلالها إلى غاية واحدة، إذلال المسلمين ومحو الإسلام في الشمال الإفريقي كله، فالإسلام في الجزائر يوم الاحتلال كان قويا بمعنوياته ومادياته، مكينا في النفوس، متمكنا في الأرض بمقوماته من معابد لإقامته ومدارس لعلومه وأوقاف دارة الربيع للقيام به وحمايته والمحافظة عليه، وتشترك في ذلك الحكومة والأمة معا، وإذا اختلفوا في شؤون الدنيا، كان الملاذ إلى الدين لفض النزاع، ورفع الخلاف، وإصلاح ذات البين، فكان الحاكم المسلم يقوم بتعيين الأئمة والخطباء للمساجد، ويختارهم من أهل العلم والفضل، ويجري عليهم أرزاقهم من الأوقاف على الشروط المقررة في الإسلام لتكون عبادات المسلمين صحيحة، ثم يقيم القضاة والموثقين ليحكموا بين المسلمين بأحكام الإسلام، وينفذوها فيهم باسم الإسلام، لتكون أنكحتهم ومعاملتهم صحيحة¹.

فكان الإسلام في الجزائر هو المرجع في التشريع والتنفيذ، وهو المهيمن على العبادات والعبادات، وهو المسيطر على الروحيات والماديات، وهو الموجه لكل ما يصدر عن الأفراد والجماعات من أعمال، وكان من وراء الجهاز الحكومي طوائف من الفقهاء الشعبيين المتضلعين في فقه الأحكام أصولاً وفروعاً، الآخذين من فضائل علماء السلف بالنصيب الأوفى، فكان هؤلاء العلماء هم حراس الإسلام وأحكامه، يقومون بنفوذهم العلمي، كل من زاغ عن سبيله من حاكم ومحكوم، وكانوا بوحدة المذهب السائد في الفروع. وهو مذهب مالك. في مأمن من اختلاف الرأي أو الاختلاف في الحكم، وهي خصوصية قلّ أن توجد في غير شمال إفريقيا، وبالجملة فقد كان هذا الطراز من العلماء الشعبيين هو ميزان الاعتدال في الجزائر، وهو المسير الحقيقي للدولاب الحكومي والاجتماعي²، يقول أبو القاسم سعد الله: "كان الدين هو أساس كل التصرفات والوظائف الأخرى قبل عهد الاحتلال الفرنسي، فالقاضي يمكن أن يكون خطيباً ومدرساً وإماماً، والعكس صحيح أيضاً، ومنذ الاحتلال تفتن الخبراء الفرنسيون إلى هذه العلاقات الوطيدة فعملوا على الفصل بينها"³.

¹ آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي: 73 / 5.

² آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي: 73 / 5.

³ تاريخ الجزائر الثقافي: 4 / 345.

فالمؤسسات الدينية قبل الاحتلال الفرنسي وفي العهد العثماني: المسجد والمدرسة والزاوية، وكانت الأوقاف هي المورد الأساس لتمويلها¹، وكانت أنواع الوقف كثيرة، من أرض أو دكان أو دار، أو عين ماء أو بئر، أو غلة حقل أو مجموعة من الأشجار توقف لجهة خيرية، وكان يستعمل الوقف لأغراض كثيرة منها العناية بالعلم والعلماء والطلبة والمساجد والمدارس والزوايا²، فالوقف يعتبر مصدراً مهماً لعيش الزوايا والمؤسسات الدينية، ومصدر حياة ونمو للمساجد والمدارس والكتاتيب ومعيشة العلماء والطلبة³، وإذا أهملت الأوقاف وضيعت ضعف العلم وأهله⁴.

المساجد: كانت المساجد المبنية قبل العهد العثماني للمذهب المالكي، وأغلبها في العهد العثماني على المذهب المالكي، وأول جامع بني في العهد العثماني للمذهب الحنفي هو جامع سفير (أو صفر)، ثم أسس العثمانيون وأحفادهم الكراغلة، المساجد للمذهب الحنفي كمساجد الباشوات والجامع الجديد، فكان في كل عاصمة إقليم جامع للأحناف، وجميعها كانت تحت مؤسسة سبل الخيرات⁵.

كان الجامع الكبير بالعاصمة مقراً للمفتي المالكي، أما الجامع الجديد بالعاصمة فقد كان مقراً للمفتي الحنفي، وكان للمفتي الحنفي اليد الطولى إذا ما حصل خلاف بينه وبين المفتي المالكي⁶.

¹ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 227/1.

² انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 230/1.

³ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 231/1.

⁴ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 228/1.

⁵ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 253/1. 254.

⁶ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 259/1.

الهيئة الدينية والعلماء: فحينما احتلت فرنسا الجزائر، كانت هناك هيئة دينية قائمة بالذات، وكانت مكونة من العلماء من القضاة والأئمة والمفتين والمدرسين، وكان على رأس هؤلاء (شيخ الإسلام)، وهو مقدم على جميع العلماء، وكان في المراسيم الرسمية يقدم على غيره احتراماً للدين والعلم¹.

وكان للعلماء مجلس شرعي أسبوعي يعقد في كل يوم خميس، ومقره الجامع الكبير بالعاصمة، وكان هذا المجلس يضم المفتي المالكي والمفتي الحنفي والقاضيين المالكي والحنفي وكبار العلماء والقضاة، كما يحضر الباشا أو نائبه عند الضرورة، وكان المجلس يفصل في القضايا الفقهية الشائكة، ولا سيما تلك التي يختلف فيها القضاة عند التطبيق والتنفيذ، أو تلك التي يحتاج فيها الباشا إلى فتوى العلماء، وكان المجلس أيضاً مركزاً للمناظرات بين العلماء في المسائل الخلافية العامة².

وفي عاصمة كل إقليم (قسنطينة، وهران بالخصوص) مجالس مشابهة، وفي قسنطينة كان منصب شيخ الإسلام منحصرأ في عائلة الفكون منذ القرن العاشر الهجري، وكان مقدماً على جميع العلماء، وله مكانة روحية وسياسية، بحيث يستطيع أن يسقط البايات³.

¹ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 4 / 350.

² تاريخ الجزائر الثقافي: 1 / 258 و 259 و 4 / 350.

³ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 4 / 350..

المطلب الثالث: أساليب فرنسا الاستعمارية في محاربة المرجعية الشرعية:

فالاحتلال الفرنسي كشف من البداية عن مقاصده الحقيقية، حيث توجه إلى طمس معالم الدين من الشخصية الجزائرية، والدعوة إلى التنصير، ونشر اللغة والثقافة الفرنسية، وإضعاف المرجعية الشرعية التي كانت مهيمنة على حياة الناس في عباداتهم ومعاملاتهم، على الحكام والمحكومين¹، ومحاربة المؤسسات الدينية طيلة فترة الاستعمار بمختلف الطرق، لأن ذلك كان يشكل عائقاً أما إحكام سيطرة المستعمر على الجزائر والجزائريين، وتنفيذ سياسة التنصير والفرنسة²، كتب ألفريد لوشاتلييه سنة 1910 حول "الإسلام الجزائري" هذه العبارات: في مدة ثمانين سنة اصطنعنا (يقصد الفرنسيين) إسلاماً فذاً في العالم ، إسلام بدون أوقاف، وله مساجد إدارية، وأئمة تغربلهم الإدارة أحسن غربلة، وقضاة موظفون، وحج لا يكون إلا برخصة، ثم ها نحن نصوغ الآن أحكاماً موحدة لقيطة من نتاج الفقه الإسلامي والقانون الفرنسي، إن نصف الحملات والجيوش التي دامت بين أربعين وخمسين سنة ترجع إلى اضطهاد المؤسسات الإسلامية³.

قال بولارد في كتابه: تعليم الأهالي في الجزائر: " كانت الجزائر فيما مضى تضم معاهد علمية عظيمة الشأن... كما كانت هناك مدارس عديدة متخصصة في تعليم القضاء الشرعي والعلمي... ولقد أحدث وجود الفرنسيين اضطراباً بالغاً بين هؤلاء المفكرين الأدباء، واضطر معظم العلماء والفقهاء إلى ترك وظائفهم التي كانوا يشغلونها، كما تشتت شمل التلاميذ الذين اضطروا إلى السعي وراء العلم في السر بدلاً من العلانية، وأسندت السلطات الغاشمة إدارة المساجد إلى أيد غير آمنة بددت القسم الأكبر من الأموال، ومنذ ذلك الحين أهمل أمر المساجد التي كانت بمثابة دور ومدارس للتعليم⁴.

¹ انظر: أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المخروسة: 301. 302

² انظر: أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: 62

³ تاريخ الجزائر الثقافي: 7 / 104.

⁴ انظر: أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المخروسة: 49.

فجملته ما قام به في ذلك من بداية الاحتلال وأثناء الثورة ما يلي:

أولاً. التحكم في الموارد التي تغذي الدين والتعليم والقضاء:

عن طريق مصادرة الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها وإلحاقها بأملالك الدولة المحتلة¹، فهي تريد بهذه المصادرة تجريد الدين من القوة المادية التي هي قوامه، حتى يبقى رجاله في حاجة إليها، فتخضعهم لما تريده منهم، فيتحول الأئمة والمفتون إلى أداة تأتمر بأمرها لا بأمر الدين، وتخضع لسلطانها لا لسلطان الدين².

كما أنّ عدداً كبيراً من الزوايا توقف عن أداء رسالته التربوية والاجتماعية بسبب استيلاء الاحتلال الفرنسي على الأوقاف الإسلامية التي كانت الممول الرئيس لها³.

فسياسة فرنسا الممنهجة في هدم المساجد والاستيلاء على الأوقاف أدى إلى إفقار رجال الدين وهجرة العديد منهم للمغرب الأقصى أو المشرق، كما أن العلماء الذي رفضوا حكم الفرنسيين هاجروا من الجزائر نحو الخارج، وقد دار نقاش ساخن بين علماء الجزائر حول حكم المهجرة، وانقسموا فيها إلى فريقين⁴.

ثانياً. القضاء على المؤسسات الدينية (المدارس والمساجد والزوايا):

ذكر رابح تركي على سبيل المثال: أنه "كان في مدينة قسنطينة قبل احتلالها عام 1837م ثمانون مدرسة، وسبعة معاهد، وثلاثمائة مدرسة وزاوية في منطقتها، لم يبق منها بعد الاحتلال سوى ثلاثين مدرسة فقط"⁵.

¹ انظر: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي: 79/5، الجزائر الفائرة: 101، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المخروسة: 302، تاريخ الجزائر الثقافي: 4/ 365.

² انظر: آثار محمد البشير الإبراهيمي: 3/ 162.

³ انظر: الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر: ص 22

⁴ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 4/ 368. 369.

⁵ انظر: الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر: ص 38

كما قامت بتحويل بعض المساجد إلى كنائس واصطبلات وثكنات¹، وبعضها مرافق دنيوية عامة من مستوصفات ومراكز إدارية، وهدم بعضها لإنشاء الشوارع والميادين²، فمدينة الجزائر مثلاً كان بها 166 مسجداً وزاوية عند الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، فلم يبق منها إلا بضعة مساجد لا تصل حتى إلى عشرة³.

وكذلك قاموا بهدم وغلق الكثير من الزوايا التي شاركت في مقاومة الاحتلال الفرنسي، وكذلك فعلوا بالكتاتيب، حيث أغلقوا الكثير منها بدعوى عدم وجود الرخصة من الإدارة الفرنسية، ويتم ملاحقة المخالفين ومتابعتهم قضائياً⁴.

ثالثاً. محاربة العلماء والأئمة وشيوخ الزوايا والتصديق عليهم:

فمن أوائل ما فعلته فرنسا هو نفي شيخ الإسلام وهو محمد ابن العنابي، وإلغاء المنصب سنة 1830، ولما احتلت قسنطينة سنة 1837م ألغت وظيفة شيخ الإسلام في قسنطينة، وكان آخر من لقب بذلك محمد الفكون الذي كان عمره ثمانين سنة، فلم يعد للديانة في الجزائر مرجع، وصار كل إمام أومفتي مستقلاً في وظيفته في مسجده، ولا يخضع إلا للسلطة الإدارية الفرنسية التي يقع مقر إقامته فيها⁵.

وفي المدن الرئيسية أبقوا على مفتي للمذهب المالكي، وآخر للمذهب الحنفي، وكان المفتي يمثل اللقب الأكثر رفعة ومكانة نظرياً، وهو العالم الذي تعمق في العلوم الإسلامية والعربية، مع استجماعه للأخلاق الكاملة، ولكن هذا النوع من المفتين لم يعد له وجود منذ الاحتلال الفرنسي، وإنما صار المفتي مجرد لقب شرقي⁶.

¹ انظر: الجزائر الثائرة: 101، أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: 62.

² انظر: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي: 79 / 5، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر الخروسة: 302، أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: 62.

³ أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: 62.

⁴ أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: 62.

⁵ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 4 / 350..351.

⁶ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 4 / 352.

كما قاموا بملاحقة العلماء والتضييق عليهم، فطرد الكثير منهم ونفوا إلى مناطق نائية داخل البلاد وخارجه، وقتل البعض، وسجن آخرون، وجعل بعضهم تحت المراقبة، ومنعوا من ممارسة أنشطتهم الدينية والثقافية والاجتماعية، وضغط على البعض من أجل الاشتغال في الجوسسة¹.

قال بولارد في كتابه: تعليم الأهالي في الجزائر: "كانت الجزائر فيما مضى تضم معاهد علمية عظيمة الشأن،... كما كانت هناك مدارس عديدة متخصصة في تعليم القضاء الشرعي والعلمي... ولقد أحدث وجود الفرنسيين اضطراباً بالغاً بين هؤلاء المفكرين الأدباء، واضطر معظم العلماء والفقهاء إلى ترك وظائفهم التي كانوا يشغلونها، كما تشتت شمل التلاميذ الذين اضطروا إلى السعي وراء العلم في السر بدلاً من العلانية، وأسندت السلطات الغاشمة إدارة المساجد إلى أيد غير آمنة بددت القسم الأكبر من الأموال، ومنذ ذلك الحين أهمل أمر المساجد التي كانت بمثابة دور ومدارس للتعليم"².

رابعاً. التحكم في السلك الديني وإضعافه (صناعة رجال دين على المقاس الفرنسي):

فالإدارة المحتلة هي التي تقوم بتعيين الأئمة والخطباء والمؤذنين والمفتين في المساجد، فتجلبهم من أوساط الأمة، وليس من المعاهد المتخصصة في تكوين الأئمة والخطباء، فبعد أن ترى بأنهم مستعدون لخدمة مصالح فرنسا، لا مصالح الأمة والدين، ومتحققون بشروطها لا بشروط الإسلام، توظفهم وتُجرت عليهم الأرزاق من خزينتها العامة ليبقوا دائماً تحت رحمتها، فصار لا يتقدم إلى هذه الوظائف إلا من يتوخى رضاها ويخدم مصالحها ولو خرب الدين وكان أجهل بالإسلام، وتحول رجال الدين إلى جنود ومخبرين، واجبههم السمع والطاعة في تأدية أعمالهم، ومهمتهم تحقيق غايات فرنسا وأهدافها، لا غايات الدين وأهدافه³.

¹ انظر: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي: 79 / 5، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر الخروسة: 302 .

² انظر: أعلام الفكر والثقافة في الجزائر الخروسة: 49.

³ آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي: 79 / 5.

كما اتجهت الإدارة الاستعمارية إلى إنشاء مدارس لتكوين أصحاب السلك الديني والقضاة على مقاسها، لتضمن استمرار وجود هؤلاء، فأنشأت ثلاث مدارس شرعية في مختلف المدن سنة 1850م، وأول شروط هذا المقاس هو معرفة الفرنسية وشيء من الفقه على قواعد مختصر الشيخ خليل والرسالة لأبي زيد القيرواني، وشيء من النحو في مستوى الآجرومية وقطر الندى، أما القاضي المتعمق في التراث الفقهي، والعالم بالتفسير والحديث وأصول الفقه والمذاهب الإسلامية، والدارس للتاريخ الإسلامي والمدارس الفكرية فيه، فلا حديث عنه في فترة الاحتلال الفرنسي ولا وجود له إلا نادراً، وبجهود فردية، وحتى هؤلاء القضاة فصلاحياتهم محدودة، فليسوا مؤهلين للحكم في الجنايات، والمسائل التجارية، والتركات إلا إذا كان المبلغ كذا وكذا¹.

كما قامت بتكوين هيئة دينية (إسلامية) هشة وموالية لفرنسا ومصالحها، تابعة للإدارة العسكرية التي تتبع بدورها وزارة الحرب، فالمفتي والقاضي إنما يعينان من الحاكم العام العسكري إلى سنة 1870م، حيث تحولت في هذه السنة الإدارة الفرنسية في الجزائر إلى إدارة مدنية، ولكن الشؤون الإسلامية بقيت تابعة لإدارة الشؤون الأهلية التي كانت تابعة لوزارة الداخلية².

فرنسا الاستعمارية تبحث عن الشخص الطيع المنقاد، لا يهمه دين ولا ملة بقدر ما يهمه الجيب وإرضاء الأسياد، ولا تبحث عن العالم الكفاء المستقل بعلمه، وقد انتبه بعض الفرنسيين إلى أنّ تقديم غير المؤهلين من ضعاف العلم والنفس أضرهم أكثر مما نفعهم، يقول أوغسطين بيرك، وهو الذي قضى معظم حياته في خدمة الإدارة الفرنسية في الجزائر مختصاً بشؤون (الأهالي)، يقول سنة 1949م عن "غلطة فرنسا الكبرى" في هذا المجال: "إن الخطأ الثقيل الذي ارتكبه في سياستنا الدينية... هو تساهلنا مع رجال رسميين جهلة وشرهم بدون ثقافة، وكل مؤهلاتهم هي ضحالتهم... لقد رأينا أحد المفتين يطلب

¹ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 4 / 347.

² انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 4 / 366.

معلومة عند الطيب العقبي حول طفل قطعه الأطباء مائة قطعة، وكثر الجدل حوله، ولكن هذا المفتي كان مخبراً للشرطة، ورأينا أكثر من موظف رسمي من هذا الصنف، وهو يلقي خطبة في أحد المؤتمرات فأثار الضحك والسخرية بين علماء المغرب وتونس، إن هذا العالم الرسمي كان جلس مكاتب الشرطة أيضاً، وكم من حزاب رأيناه لا يكاد يعرف مبادئ القرآن ويرتكب أخطاء فظيعة لا يقبلها حتى أكثر المسلمين تخلفاً، لكن هذا الحزاب كان عميلاً انتحائياً... إننا عجلنا بتدهور أصحاب الديانة الإسلامية التابعين لنا، إنها غلطة لا يمكن أن تغتفر، وها نحن ندفع اليوم ثمنها غالياً¹، يريد أن يقول أن نجاح جمعية العلماء إنما كان على حساب رجال الدين الذين وظفتهم فرنسا.

خامساً. احتكار التصرف في شؤون الدين:

ففرنسا الاستعمارية تريد من خلال التحكم في شعائر الدين، والتحكم في العبادات بعد تحكمها في الماديات، إفراغها من محتواها، وتوجيهها في الوجهة التي تريدها لا في الوجهة التي يريدتها الدين، ووضع إجراءات وشروط وقيود لتستبد بالأمر، ولتذل بها الجزائريين².

وقد أثارت قضية فصل الدين عن الحكومة الكثير من النقاش والسجال لسنوات عديدة، وأن الإدارة الاستعمارية رغم أنها وضعت قانوناً يقضي بذلك إلا أنها لم تطبق ذلك على الدين الإسلامي، والغرض من ذلك واضح هو إحكام قبضتها على المفتين والأئمة والمؤذنين ورجال الدين، وعلى مؤسسات الدين وشعائر³، لتستبد الأديان بعد أن استعبدت الأبدان، ليتم لها التسلط الروحي والمادي⁴.

فتدخلت في الصوم والإفطار والأهلة والأعياد، فقد كان كل ذلك بعيداً عن تدخل الحكومة، ولم يصيبها من تسلط الحكومة ما أصاب المساجد والأوقاف والحج، فلم يكن المسلمون منقادين في صومهم وإفطارهم للحكومة، ولكنها غالت في التدخل في

¹ تاريخ الجزائر الثقاني: 348/1.

² انظر: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي: 75 / 5.

³ انظر: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي: 85/3.

⁴ انظر: انظر: آثار محمد البشير الإبراهيمي: 120/3.

الشعائر والعبادات، فألحقت الصوم والأعياد الدينية بالمساجد والحج، حتى يعمها الاستعمار، ويشملها الاحتكار، ولم تكن اللجنة الرسمية تعنى بأحكام الشريعة في ترقب الهلال، ولم تكن جادة في رصد الرؤية ومتابعتها في مختلف المناطق الجزائرية¹.

وقد قابلت جمعية العلماء المسلمين هذا الاستهتار بالاجتهاد في متابعة الرؤية، وتلقي الأخبار والشهادات من الناس وفق ما تقتضيه الشهادة الصحيحة، وكانت الأمة متصلة بها، مهتمة بأمر دينها، وأصبحت صائمة في شبه إجماع على الثبوت، أما اللجنة المعنية لا يد لها في ذلك².

سادساً. احتكار القضاء وفصله عن الشريعة:

فالقضاء في الجزائر كان شرعياً، والقضاء بين المسلمين في أحوالهم الشخصية والمالية والجنائية جزء لا يتجزأ من دينهم، ولهذا اتجهت الحكومة إلى إلغائه بالتدريج، وتحت شعار تنظيم القضاء الإسلامي، وبالقول بعدم دينية القضاء³

فصار القضاء وظيفاً مستقلاً عن الديانة والتدريس، وجعل وظيفاً سياسياً تابعاً للحكام المستبددين ومنفذاً لتعليماتهم، ولهذا هاجر عدد من القضاة بعد أن تخلو عن هذه المهنة⁴.

فقامت في بداية الاحتلال بأن جعلته محصوراً في الأحوال الشخصية (أحكام النكاح والطلاق والمواريث)، وأسقطت منه ما يتعلق بأحكام الجنايات والأحكام المالية، ثم بعد ذلك قامت باحتكار تعليمه ووظائفه، بحيث لا يكون فيه إلا من تخرج على يدها وبتعليمها، وجعلت نقض أحكامهم بيد القضاة الفرنسيين، وأصبح القضاء الإسلامي في ذلك القدر الضئيل خاضعاً للقضاء الفرنسي، فأصبح القضاة بحكم الضرورة لا يرجعون في

¹ انظر: آثار محمد البشير الإبراهيمي: 113/3 . 114

² انظر: انظر: آثار محمد البشير الإبراهيمي: 114/3 .

³ انظر: آثار محمد البشير الإبراهيمي: 134/3 .

⁴ انظر: تاريخ الجزائر الثقاني: 4 / 346 .

أحكامهم إلى النصوص الفقهية، وإنما يرجعون إلى اللوائح التي يضعها وكلاء الحق العام الفرنسيون¹.

سابعاً. نهب وإتلاف المكتبات الجزائرية:

حيث قام الاستعمار الفرنسي بنهبها وإتلافها، كما فعل بمكتبة الأمير عبد القادر²، ووضعوا أيديهم على المكتبات والكتب، كما أن جزءاً من التراث تم تسريبه إلى الدول الأوروبية خلال الفترة الاستعمارية، وتعرض جزء منه للضياع والتخريب من المحتل الفرنسي، وخاصة خلال الثورة التحريرية³.

المطلب الرابع: وسائل الجزائريين في المحافظة على المرجعية الشرعية خلال الثورة

فمنذ عهد الأمير عبد القادر إلى عهد الأحزاب السياسية، وفي كل عمل جماعي أكد الجزائريون على مكوناتهم الفكرية واللغوية والدينية كعناصر منصهرة في التاريخ لا تقبل الانفصام، وهي أن الجزائر ذات ثقافة وطنية مرتبطة بالثقافة العربية الإسلامية⁴، وأن هذه الهوية الثقافية ليست وليدة ثورة أول نوفمبر وحدها، ولكنها ممتدة عبر عصور طويلة⁵. فالجزائريون لم يستكينوا للسياسة الاستعمارية التي تستهدف هويتهم ومرجعيتهم الدينية، بل قاوموا ذلك بكل الوسائل المتاحة لديهم، وواصل الشعب في إنشاء المؤسسات الدينية ودعمها، فأكثروا من بناء المساجد والمدارس والكتاتيب والزوايا، وبالع الشعب في إكرام رجالها وطلبتها، وعاد كل هذا بالنفع على الثورة ومعارك التحرير⁶.

¹ انظر: آثار محمد البشير الإبراهيمي: 135/3.

² انظر: انظر: الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر: ص 38.

³ انظر: أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: 54، تاريخ الجزائر الثقافي: 4 / 347.

⁴ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 75/10

⁵ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 106/10

⁶ أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: 63.

ومن وسائل الجزائريين في مقاومة أساليب فرنسا لطمس مرجعيتهم الشرعية، نذكر ما يلي:

أولاً. الدعوة إلى فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية:

بتحرير المساجد ورفع يد الحكومة عنها، واسترجاع الأوقاف الإسلامية وتحريرها من سيطرة الحكومة الفرنسية، وتحرير رجال الدين، والقضاء الإسلامي، برفع القيود عنه، وتحرير الحج والصوم بعدم تدخل الحكومة في شأن من شؤونهما¹.

وقد أثارت هذه القضية الكثير من الجدل والنقاش، وأسالت حبراً غزيراً، فرنسا الاستعمارية قررت سنة 1905م فصل الدين عن الدولة، فطبقت ذلك على الديانتين اليهودية والنصرانية، واستثنت الإسلام، فجعلت شؤون الإسلام تحت الإدارة الاستعمارية ولم تسلمها للمسلمين، بحجج واهية وتبريرات هزيلة².

ثانياً. إنشاء المساجد الشعبية:

في مقابل المساجد الرسمية ظهرت المساجد الشعبية الحرة، التي نشأت منذ 1920م تقريباً، وبنها الشعب من أمواله وأوقف عليها الأوقاف، ويكثر هذا النوع من المساجد في الأرياف والقرى والمدن الصغيرة بخلاف المساجد الرسمية التي تكثر في المدن الكبيرة على الخصوص³.

¹ انظر: آثار محمد البشير الإبراهيمي: 71/3.

² انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 42/10.

³ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 44/10 و 386/4.

ثالثاً. الزوايا¹ ودورها في المحافظة على المرجعية الشرعية:

الزوايا وإن كانت مؤسسات دينية وتعليمية معترف بها، فقد كانت تقوم بتعليم العلوم الدينية واللغوية، من الفقه والحديث والتوحيد وإقراء القرآن²، وخاصة الزوايا التي كانت موجودة في الأرياف والمناطق النائية، كما تقوم بتقديم الغذاء الروحي والإصلاح بين الناس والمحافظة على الاستقرار، وقد أسهم بعضها في المحافظة على الهوية والثقافة الوطنية دون ضجيج ولا ادعاء، ولهذا سماها البعض بحراس الظل³.

قال أحمد توفيق المدني: " لبعض الطرق الصوفية بقطرنا هذا (الجزائر) مزية تاريخية لا يستطيع أن ينكرها حتى المكابر... يرجعون فيها الضالين إلى سواء السبيل ويقومون بتعليم الناشئين، وبث العلم في صدور الرجال، ولولا تلك الجهود العظيمة التي بذلوها، والتي نقف أمامها موقف المعترف المعجب لما كنا نبعد الساعة في بلادنا أثراً للعربية ولا لعلوم الدين... إنما أخذت الكثير من الزوايا بعد موت مؤسسيها الأبرار تنقلب من معاهد علم وإحسان إلى معاهد خرافات وأباطيل"⁴.

فالزوايا أسهمت خلال فترة الاحتلال الفرنسي الطويلة (1830م/ 1962) في المحافظة على المرجعية الشرعية، فحفظوا فيها القرآن، ودرّسوا الفقه وعلوم الدين الأخرى، وكان يسعى بعضها إلى تطوير أساليب التدريس، وتحسين نظام التعليم فيها، مثل زاوية سيدي اليلولي في عهد الشيخ محمد الطاهر بن الشيخ الشريف الجنادي، التي كانت قبلة للطلاب والعلماء، حيث كان التعليم فيها متطوراً ومنظماً، ومسائراً لنظام التعليم في بعض الجامعات الإسلامية⁵.

¹ الزوايا: هي مجموعة من البيوت والمنازل المختلفة الأشكال والأحجام، تحتوي على بيوت للصلاة، وأخرى لتحفيظ القرآن وتعليم علوم العربية والشرعية الإسلامية، وأخرى لسكنى الطلبة وإعداد الطعام. انظر: أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: 49.

² انظر: أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: 51، تاريخ الجزائر الثقافي: 45/10. 46.

³ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 45/10. 46.

⁴ كتاب الجزائر: 375. 375.

⁵ انظر: انظر: الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر: ص 50.

فالإدارة الفرنسية حاولت توظيف الزوايا لخدمة مآربها السياسية، وفي المقابل استفادة الزوايا من ذلك للمحافظة على دورها الاجتماعي والعلمي والاقتصادي، فبعض الزوايا قامت بدور إيجابي لصالح الثورة، كما كانت في عهد المقاومة، ولذلك مسها كيد فرنسا، وعانت التخريب والاضطهاد، واضطر بعض زعمائها إلى الاغتراب، وانضم مريدوها إلى الثورة وأبلوا فيها بلاء حسناً¹.

ورغم هذا الدور الإيجابي لكثير من الزوايا، إلا أن بعضاً من الزوايا تلبست ببعض السلبات أثر في رسالتها التربوية والعلمية، منها ظهور الدروشة والخرافات والأباطيل بين أتباعها وشيوخها، واحتدام الخلاف والخصام بين بعض شيوخها، قد يكون للاستعمار دور فيه من أجل إشغال الأهالي عن الثورة، ومن السلبات التي أصابت الزوايا، خضوع الكثير من شيوخها وزعمائها للإدارة الاستعمارية، لدوافع متنوعة، منها التقية أو الحصول على المال والجاه أو السلطة والنفوذ².

رابعاً. تأسيس المدارس الحرة:

أمام المنع من تعليم اللغة والدين، لجأ الجزائريون إلى تأسيس المدارس الحرة في مختلف المدن، وقد أقبل عليها الشعب³، كما وُجدت الثانويات الحرة، أما التعليم العالي فلا وجود له، ولهذا كان الطلبة الذين يريدون إكمال دراستهم باللغة العربية التوجه إلى جامع الزيتونة، كما اتجه البعض إلى جامعات المشرق العربي، وهذا الخلل في التعليم الوطني هو الذي دفع جمعية العلماء المسلمين إلى إرسال بعثات طلابية إلى الأزهر الشريف وإلى غيره من المعاهد الإسلامية في المشرق⁴.

¹ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 46/10.

² انظر: أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: 56.

³ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 55/10.

⁴ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 57/10.

وقد قامت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بإنشاء الكثير من المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى التعليم المسجدي، على نمط التعليم المعاصر، بشبه ما هو موجود في المعاهد الأزهرية بمصر والزيتونة بتونس والقرويين بالمغرب، وأكبر مؤسسة تعليمية أسستها الجمعية معهد ابن باديس للتعليم الثانوي بقسنطينة، وأسندت الإشراف على التعليم والدروس العالية للشيخ العربي التبسي، والتزمت في برامجها أن يكون متناسقا مع القسم الابتدائي بجامع الزيتونة في سنواته، والكثير من كتبه وفي أسلوبه وفي امتحانه، حتى كان معهد قسنطينة فرع من فروع جامع الزيتونة¹.

فبرنامج المعهد مطابق لبرنامج جامع الزيتونة إلا في بعض الجزئياته، ومعلوم أن المرجعية واحدة في البلدين

واهتمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في برامجها بالمرجعية الشرعية، مع نظرات تجديدية لطريقة تعليم الفقه وغيرها من علوم الشريعة، فقد خرجت على النمط التقليدي في التفقه والتعليم، ومن أسباب ذلك تلك الرحلات العلمية التي كانوا يقومون بها إلى المشرق، حيث جعلتهم أبعد عن التعصب للمذهب المالكي، وأوسع نظراً وأكثر اطلاعاً وانفتاحاً على المذاهب الفقهية الأخرى، والناظر للكتب التي كان يدرسها ابن باديس يلاحظ هذا بجلاء ففي التفسير، اعتنى بتفسير أبي حيان التوحيدي وهو فقيه مالكي، وفي السنة وشروحها، الموطأ وشرحه القبس لابن العربي، وفي الفقه، أقرب المسالك للشيخ الدردير، والرسالة لابن أبي زيد القيرواني، وشرح زروق وغيره عليها، ومتن ابن عاشر، وفي غيرها من العلوم، الاعتصام للشاطبي، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، والعواصم والقواصم لابن العربي².

¹ انظر: آثار محمد البشير الإبراهيمي: 172/2.

² انظر: إسهامات مؤسسات التعليم الوطنية في الحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر 1830. 1962: 94.

خامساً. إنشاء الكتاتيب¹:

فقد كانت الكتاتيب القرآنية العتيقة تُحفظ القرآن وتعلم قواعد اللغة ومبادئ الدين الإسلامي، وكثر انتشارها في عهد الاستعمار الفرنسي كوسيلة من وسائل مواجهة سياسة التنصير والتجهيل والفرنسة التي اتبعتها فرنسا منذ احتلالها للجزائر، والمحافظة على هوية الشعب الجزائري، وهي موجودة بكثافة في الحواضر والقرى².

وفي بعض هذه الكتاتيب: يعلمون الترتيل والقراءات السبع والعشر، ويحفظون بعض المتون الفقهية والشرعية واللغوية، مثل ابن عاشر، والشاطبية، وألفية ابن مالك، ويقبل الجزائريون جميعاً على إرسال أطفالهم إلى هذه الكتاتيب، لأنّ القرآن الكريم هو العنوان لإسلام الجميع، وإن كان البعض لا يطبق أحكام الإسلام ولا يعمل بها، ورغم قلة الموارد المالية لهذه الكتاتيب، وفقر أصحابها، وقدم الأساليب التي يُعلّمون بها الأطفال، إلا أنّها شكلت أداة للمحافظة على إسلام الجزائريين، ومقاومة سياسة فرنسا الرامية إلى طمس الإسلام من شخصية الجزائريين³.

سادساً. تذكير الجزائريين باستيلاء فرنسا على الأوقاف:

ففرنسا عند احتلالها للجزائر استولت على المساجد الكثيرة وحولتها إلى شيء آخر، كما استولت على الأوقاف، واستعملت مداخيل الأوقاف التي استولت عليها لنشر الجهل وضرب الدين نفسه كما سبق ذكره، وقد أثّرت قضية الأوقاف على إثر انطلاق الثورة، وكان الذين أحيوا هذا الموضوع أرادوا تذكير الجزائريين بتراثهم واستيلاء فرنسا عليه، وتعبئة الرأي العام ضد فرنسا الاستعمارية التي اعتدت على الوقف وقديسية الدين⁴.

¹ الكتاتيب: أحيانا تكون في شكل بيوت منفردة، وأحيانا في شكل مجمعات من البيوت مختلفة الأحجام والأشكال، والأغلبية من تأسيس حفظة القرآن الكريم للارتقاء، ووظيفتها تحفيظ القرآن الكريم للأطفال وترتيله. أنظر: أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، يحي بوعزيز، مجلة الدراسات الإسلامية، تصدر عن المجلس الإسلامي الأعلى، ج.4، ع.7، 16 / 2005/6م: 46.

² انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 55/10، أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: 46.

³ أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: 49.

⁴ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 48/10، 49.

سابعاً. إنشاء القضاء الشرعي وتنظيمه

كان القضاء الإسلامي في الجزائر عشية الثورة لا يخرج عن الأحوال الشخصية بين المسلمين¹، هذا القضاء في المناطق الشمالية، أما في الجنوب فكان للقضاة صلاحيات واسعة سواء في المسائل الدينية أو المدنية بين المسلمين، لعدم وجود جالية أوروبية في الجنوب، فالقاضي في الجنوب له سلطة القاضي الشرعي (المسلم)، وسلطة قاضي الصلح (الفرنسي)².

وقد كانت الشريعة الإسلامية هي القاعدة الأساسية للإجراءات القانونية بين الجزائريين، ولهذا أنشأ جيش التحرير جهازاً قضائياً داخل البلاد، وقد انتظم ذلك وعمم بعد مؤتمر الصومام 1956م، وبذلك تخلى الشعب الجزائري تدريجياً عن اللجوء إلى القضاء الفرنسي، وفضل عليه القضاء الإسلامي، حتى وهم في السجون والمحتشدات، فتنظيم القضاء مكن الجزائريين من حل مشاكلهم وفض نزاعاتهم وفق ما تقتضيه شريعتهم، ومقاطعة المؤسسات الاستعمارية وعلى رأسها مؤسسة القضاء، وكان مصدر القضاء هو الشريعة الإسلامية ومصلحة الثورة³.

والقاضي الشرعي كانت له عدة وظائف: التوثيق والتعليم والتفتيش، وإصلاح ذات البين، والإمامة، والإفتاء، والتوعية، وجمع الزكاة، كما رجع القبائل إلى حكم الشريعة بدل العرف الذي جعلته فرنسا مصدر التحاكم، كما منع الحبس لأن الشريعة لا تلجأ إليه لحرمان رب العائلة من أداء مهمته⁴.

وقد كان القضاء في البداية في شكل تعليمات وأوامر تصدر عن جيش التحرير، ولكن مؤتمر الصومام هو الذي أسس قواعد للقضاء وأعطاه بعداً وطنياً شاملاً، بينما يرى البعض أن سنة 1958م بداية الحكومة المؤقتة هي سنة تأسيس القضاء، وقد كان القاضي يعين من بين المتخرجين من جامعي الزيتونة والقرويين ومن معهد ابن باديس وبعض الزوايا، والقاضي هو الذي يشرف على الأحوال الشخصية أيضاً⁵.

¹ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 49/10.

² انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 51/10.

³ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 616/10.

⁴ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 617/10. 618.

⁵ انظر: تاريخ الجزائر الثقافي: 618/10.

خاتمة:

أولاً. النتائج:

1. الشريعة الإسلامية هي المرجع الأساس في شؤون العبادات والمعاملات للشعب الجزائري في مختلف العصور والمراحل التاريخية التي تعاقبت على القطر الجزائري
2. القضاء الشرعي ظل هو الملجأ والملاذ للشعب الجزائري، رغم ما قامت به فرنسا الاستعمارية من محاولات لاستبداله بقضاء فرنسي مقطوع الصلة بالمرجعية الشرعية.
3. المرجعية الفقهية المالكية ظلت قائمة ومهيمنة على الحياة العلمية والعملية للشعب الجزائري رغم المذاهب التي حاولت أن تزاخمه في بعض الفترات التاريخية.
4. استخدمت فرنسا الاستعمارية مختلف الأساليب لطمس المرجعية الشرعية للشعب الجزائري، واستبدالها بمرجعية فرنسية، إلا أنها قوبلت بالرفض والمقاومة من طرف الجزائريين.
5. لجوء المستعمر إلى سياسة التجهيل وإضعاف التعليم دليل على أهمية العلم في مقاومته.
6. قيام المستعمر بمصادرة الأوقاف الإسلامية والتحكم فيها يدل على دورها الفاعل في الحياة العلمية والدينية للشعب الجزائري، ومن المهم إعادة بعث ذلك الدور.

ثانياً. التوصيات:

1. الدعوة إلى استكمال البحث في المرجعية الشرعية خلال الاحتلال الفرنسي بشكل مفصل، مثل تناول علماء تلك الفترة، والمؤلفات الشرعية التي ألّفت فيها.
2. فصل القضاء عن الشريعة من أساليب فرنسا الاستعمارية لطمس هوية الجزائريين التي اختاروها بقناعة وهيمنت على حياتهم العبادية والمعاملاتية عقوداً من الزمن، ومن المهم التفكير في إرجاع القضاء إلى أحضان الشريعة ولو بالتدرّج.
3. الدعوة إلى فتح القضاء للمتخصصين في الشريعة والقانون، إذ أن تكوينهم القانوني لا يقل عن تكوين المتخصصين في الحقوق، بل يفوقهم في ميدان الشريعة التي هي من مصادر القانون في الجزائر.
4. إعادة إحياء الأوقاف وبعث دورها الذي كانت تقوم به في حياة الناس العلمية والدينية والاجتماعية.

هذا ما تيسر إيراداه وجمعه، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع:

1. آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، ط.1، 1997م.
2. إسهامات مؤسسات التعليم الوطنية في الحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر 1830 . 1962، مصطفى مغراوي، مجلة عصور الجديدة، تصدر عن مخبر التاريخ، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر، ج.2، ع.6، بتاريخ 10 / 7 / 2012م.
3. أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المخروسة، يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1995م
4. أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: يحي بوعزيز، مقال منشور في مجلة الدراسات الإسلامية، الصادرة عن المجلس الإسلامي الأعلى، ج.4، ع.7، 16 / 6 / 2005م.
5. تاريخ الجزائر الثقافي: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1998م.
6. الجزائر الثائرة، الفضيل الورتلاني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009م.
7. الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، عبد العزيز شهبي، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت.).
8. كتاب الجزائر، أحمد توفيق المدني، دون معلومات مطبعية.
9. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور (711هـ)، دار صادر - بيروت، ط.3، 1414هـ
10. المرجعية الفقهية في الجزائر، عقيلة حسين، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مخبر الشريعة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 1، ع.7، 1435هـ. 2014م
11. المصباح المنير، أحمد فيومي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط.2، (د.ت.).
12. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، دار الفكر، (د.ت.).